



صالح عاشور



م.حسام الرومي



م.عادل الخرافي وم.بخيت الرشيدى وهند الصباح



الشيخ دباس الصباح وم.حسام الرومي والحميدي السبيعي ومحمد الجبري

## رفع نسبة الإنجاز في مشروع الحكومة الإلكترونية وتقديم الدعم للبحث العلمي وتحقيق عوائد مالية إضافية للبلد

# ناصر صباح الأحمد : نسعى لخلق 200 ألف فرصة عمل جديدة



الشيخ خالد الجراح وعيسى الكندري ورياض العسائني



الشيخ خالد الجراح متحدثاً



الشيخ ناصر صباح الأحمد متحدثاً

**سمو رئيس الوزراء حريص على التعاون مع المجلس الأعلى للتخطيط لتحقيق الإنجاز**

**نعمل على تحسين بيئة الأعمال وتكامل القطاعين العام والخاص لخلق فرص عمل للشباب**

ثقة لدينا بان هذا البرنامج سوف يتحقق، وتكلم عن أزمة ثقة موجودة عند الشعب الكويتي، هناك محاربة للشباب الكويتي في إبداعاتهم، هناك شخص يقال علي بهيئاتي صاحب حساب مشروع كويتي، والحكومة «باقت» فكرته وإدارته بحساب آخر وقفل، الى

القرار الحكومي متردد والمسؤولون يضعون بين هذا القرار وذلك، كل أمورنا الإدارية والمالية والفساد مكشوفة، هذا واقعا هل تفكرون على تغييره، ونحن فريق واحد ولسنا فريقين. ● يوسف الفضالة: عندما نتكلم عن هذا البرنامج فنحن لا يوجد

هذا غير صحيح لأن الجهة المحول اليها المشروع لا ينص على أن تنفذ المشاريع. كلنا نتمنى استعادة الدور الريادي للكويت لكن كيف؟! أهل الكويت بنوهم بالإخلاص والعطاء والمبادرة، اليوم تصدر القوانين ولكن الفساد زاد والعلّة في تطبيق القوانين.

ولذلك نريد إدارة غير، أعني الوزراء كلهم، فهل سيادة القانون واقع وتؤمن به الحكومة وتطبقه؟! كل محافظ يُعَيّن بدرجة وزير، فابن سندها القانوني؟! مشاريع الديوان الأميري ولسمو الامير الاحترام، لكن هل لها سند من القانون، وقرار مجلس الوزراء

**بتضافر الجهود نستطيع الوصول إلى مجتمع متكامل قادر على المنافسة في المرحلة الرقمية**

**الحكومة تعمل على تطبيق إستراتيجية مكافحة الفساد لحماية المال العام وممتلكات الدولة**

الحكومة في الجهة التنفيذية ولديها كل الامور التنفيذية وهي من تقوم بالعمل. الاماني جيدة جدا، لكن الواقع شيء والامنيات شيء آخر، أنت في يوم من الأيام انتقدتم واقعنا، والرأي والرأي الآخر هي سة الحياة، وميزتنا في الكويت ان الآراء تقال بصراحة،

هم محبطون. ● عبدالله الرومي: نسال الله ان يوفق سمو الامير في مسعاه في الدور الذي يقوم به في المنطقة والاقليم، الاخ الشيخ ناصر لك كل التقدير والاحترام ونحن كلنا أهل الكويت، ونريد استعادة ريادة الكويت التي بناها أهل الكويت، لكن «الرك» على

الخاص تملكه فئة فئوية من دون دعم العمالة الكويتية القطاع الخاص يملكه بعض الكويتيين ولكن يديره الاجانب وان كنا نريد النجاح في هذه الرؤية ينبغي ان نعتمد على القطاع الحكومي.

وهذه المفردات الأربع خلت من برنامج عمل الحكومة وهناك اشادة خجولة لها ويجب ان نشير الى ان الرؤية رأسمالية مادية في كثير من الجوانب ويجب ان نركز على العدالة والطبقات المتوسطة وضفاف الدخل.

## 24 نائبا يدعمون العفو في قضية دخول المجلس



النواب وبعض الناشطين في قضية دخول المجلس بعد المؤتمر الصحفي في مجلس الأمة اس

فاننا نعلن دعمنا للاقتراح بقانون الخاص بقضية دخول المجلس أملين ان يكون اقرار هذا القانون هو بداية لاجلاد ملف قضايا جميع أصحاب الرأي ليقيننا ان استمرار هذا الصراع ليس في مصلحة الكويت. والموقعون على الطلب محمد الدلال ومحمد هانيب والحميدي السبيعي ونايف المراسد وخالد العتيبي وناصر الدوسري ودمحمود الخضير وعبدالله الوهاب الباطين وعمر الطبطبائي وعلي الكندري وشعيب المويزري ومبارك الحجرف وعبدالله فهاد ومحمدان العازمي وماجد المطيري ودمحمد الحويلة وعبدالله الرومي ورياض العسائني ودمحمد الطبطبائي ومحمد المطيري ودمجمان الحريش.

براءة جميع المتهمين في قضية دخول المجلس. وانطلاقاً من حقنا الدستوري الذي كلفته المادة 75 من الدستور الكويتي جاء فيها: «أما العفو الشامل فلا يكون بقانون»

وظروف تلك الليلة وليس جنائيا أو مقصودا وقد حدث مثله في كثير من دول العالم دون ان يمثل ذلك قضية جنائية، وهو ما اشار اليه حكم اول درجة الذي قضى

المجلس هم اصحاب موقف سياسي اصلاحي وليس جنائيا سواء اتفقنا او اختلفنا معهم في الوسيلة ولعلمنا يقينا ان حادثة دخول المجلس كان حدثا عرضيا هو وليد اللحظة

بيانا جاء فيه: ايماننا منا بان البلد في أمس الحاجة الي طي صفحة الماضي وفتح صفحة اخرى عنوانها المصالحة الوطنية، وليقينا ان الاخوة المتهمين في قضية دخول

أكد عدد من النواب ان قانون العفو العام حق دستوري كلفه المشرع وقضية رأي عام وتتعلق بمواطني وليس كما يشاع بأنه أتى وفق قضية شخصية.

وقال النواب خلال مؤتمر صحفي عقده أمس في مجلس الأمة دعماً لقانون العفو العام، أن القضية التي سجن من أجلها نواب سابقون وحاليون ومجموعة من الأهالي ما هي إلا وموقف اتخذوه من أجل محاربة الفساد، مؤكداً أن طلب العفو العام هو حق دستوري كلفه المشرع.

ولفتوا إلى أن القضية تتعلق بشباب ونواب وطنيين اعترضوا على عوامل الفساد. وأكد النواب أن العدالة لا تعرف الانتقائية، والقضية أخلاقية بالدرجة الأولى لأنها وقفة ضد الفساد. وأصدر النواب

لا تنمية ولا إبداع ولا تطور بدون الحرية، فهل مستوى الحريات اليوم أكثر من ذي قبل؟! مؤشر الحريات العام بالنسبة للكويت تراجع 50 درجة.

المجلس أصدر بعض القوانين المقيدة للحريات مثل الجرائم الإلكترونية، والتي تمنع المعجزات والمخيل الأساسي للتطور في العمل الديموقراطي، والمؤشرات الدولية تدل على تراجع الكويت في مؤشر الحريات.

أخفقنا من خلال الموافقة على قوانين وأد الحريات وواد الديموقراطية.

من يتعرض لقضايا الحريات وهم معرضون للمطاردة وبالتالي

من بعد التحرير ● صالح عاشور: من بعد التحرير الى الان نسعى هذه البيانات ولكن على ارض الواقع لا يوجد شيء ملموس وهناك تغيير بسيط جدا ونسعى عن جعجة كبيرة حول الرؤية والتنمية ولكن لا نرى طمنا بالنسبة للقضايا وهذه الرؤية بعيدا عن الواقعية ونجاح الرؤية والتنمية والخطوة يجب ان تتلصق من خلال المواطن في قضايا حياتية يعاني منها سواء بالصحة أو التعليم أو

التوظيف، القطاع الخاص أخفق مرات ومرات وانقذه القطاع الحكومي من مشاكله القطاع الخاص في أزمة المناخ انهار الاقتصاد الكويتي والحكومة انقذته وفي البورصة الحكومة انقذته، القطاع الخاص تملكه فئة فئوية من دون دعم العمالة الكويتية، القطاع

### شركة السلطان و خلف التجارية

## توقع عقد مع شركة

# CHINA GEZHOUBA GROUP CO., LTD.

## لتوريد 50 نساءف ماركة

شركة السلطان و خلف التجارية  
AL-SULTAN & KHALAF TRADING CO.

Al-Mowasalat Street, Opposite Banks Center - P.O.Box 42130 Shuwaikh 70652 Kuwait  
Tel: +965 24646666 - Fax: +965 24838071 - Email: sales@sultan-khalaf.com - www.sultan-khalaf.com



مبارك الحجرف وعبدالله فهاد



هند الصباح وخالد مهدي وأعضاء من جهاز التخطيط



رياض العسائني ودمحمد المطيري